

Distr.: General
1 September 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 77 (أ) من جدول الأعمال المؤقت *

المحيطات وقانون البحار

المحيطات وقانون البحار

تقرير الأمين العام

موجز

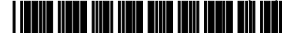
يقدم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 31 آب/أغسطس 2023، عملاً بالفقرة 389 من قرار الجمعية العامة 248/77 وهو مقدم أيضاً إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، عملاً بالمادة 319 من الاتفاقية. ويقدم هذا التقرير معلومات عن التطورات الرئيسية المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، وخاصة في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وكذلك في إطار الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/78/150

041023 250923 23-16976 (A)



أولاً - مقدمة

- 1 - لا يزال المحيط يتعرض لتهديد كبير من الأنشطة البشرية. فالتنوع البيولوجي البحري يتعرض للهجوم من جراء الاستغلال المفرط وتحمض المحيطات، ويجري حصاد أكثر من ثلث الأرصدة السمكية على مستويات لا تكفل الاستدامة، كما أن المياه الساحلية ملوثة بالمواد الكيميائية والبلاستيك والنفايات البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي تغير المناخ بفعل النشاط البشري إلى تسخين المحيطات، ويحدث اختلالاً في أنماط الطقس وتيارات المحيطات، ويغير من النظم الإيكولوجية والأنواع البحرية.
- 2 - وفي مواجهة هذه الخلفية، يسلط هذا التقرير الضوء على التطورات الرئيسية المتصلة بشؤون المحيطات وقانون البحار، ومنها تلك التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية عملاً بقرار الجمعية العامة 248/77، وينبغي قراءته بالاقتران مع التقارير الأخرى ذات الصلة بالمحيطات وقانون البحار التي أصدرتها الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض⁽¹⁾، وكذلك بالاقتران بالمساهمات التفصيلية المقدمة من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية⁽²⁾.

ثانياً - الأطر القانونية والسياساتية

- 3 - توفر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وتتسم بأهمية استراتيجية كأساس للعمل والتعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في القطاع البحري.
- 4 - وبعد تصديق رواندا على الاتفاقية في 18 أيار/مايو 2023، ازداد عدد الأطراف في الاتفاقية إلى 169 طرفاً. وبذلك أصبحت رواندا طرفاً في الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982، الذي يضم حالياً 152 طرفاً فيه. وعقب انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في 22 حزيران/يونيه 2023، ارتفع عدد الأطراف في ذلك الاتفاق إلى 93 طرفاً.
- 5 - واعتمد الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام⁽³⁾ في 19 حزيران/يونيه 2023 في دورة خامسة مستأنفة أخرى للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، الذي اختتم أعماله في 20 حزيران/يونيه 2023⁽⁴⁾.

(1) يمكن الاطلاع على النسخة المسبقة وغير المحررة من التقرير، المزودة بحواشي شاملة، وغيرها من التقارير ذات الصلة على الرابط التالي: www.un.org/depts/los/general_assembly/general_assembly_reports.htm.

(2) للاطلاع على المساهمات التفصيلية انظر www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions78.htm.

(3) [A/CONF.232/2023/4](http://www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions78.htm).

(4) انظر [A/CONF.232/2023/5](http://www.un.org/Depts/los/general_assembly/contributions78.htm).

وبمناسبة اعتماده، أشاد الأمين العام بالاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام بوصفه إنجازاً تاريخياً حيوياً للتصدي للأخطار التي تهدد المحيطات ويُثبت قوة تعددية الأطراف. وسيُفتح باب التوقيع على الاتفاق المتعلق بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام أمام جميع الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية في الفترة من 20 أيلول/سبتمبر 2023 إلى 20 أيلول/سبتمبر 2025 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وسيبدأ نفاذ هذا الاتفاق بعد 120 يوماً من تاريخ إيداع الصك الستين من صكوك التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام⁽⁵⁾.

6 - وواصل مجلس السلطة الدولية لقاع البحار وضع مشروع نظام بشأن استغلال الموارد المعدنية في المنطقة ووافق على خريطة طريق للمضي قدماً في هذا العمل حتى تموز/يوليه 2024. واتخذ المجلس قراراً يحدد الخطوات الواجب اتخاذها في حالة تقديم طلب للحصول على خطة عمل للاستغلال قبل الانتهاء من تلك الأنظمة. وأدرجت جمعية السلطة الاستعراض الدوري للنظام الدولي للمنطقة عملاً بالمادة 154 من الاتفاقية في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين للجمعية في عام 2024. ومددت الجمعية أيضاً الخطة الاستراتيجية الحالية للسلطة للفترة 2019-2023 إلى عام 2025، وطلبت إلى الأمين العام للسلطة استعراض وتحديث خطة العمل الرفيعة المستوى للفترة 2019-2023 حسب الاقتضاء للفترة نفسها. وعلاوة على ذلك، وافقت الجمعية على اقتراح إدراج بند بشأن دور الجمعية فيما يتعلق بحفظ البيئة البحرية وحمايتها في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والعشرين للجمعية عملاً بالمادة 10 (هـ) من النظام الداخلي للجمعية.

7 - وفي الاجتماع الثالث والثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المعقود في حزيران/يونيه 2023، رحبت عدة وفود بالتقدم المحرز فيما يتعلق بعمل السلطة ودعت إلى اعتماد إطار تنظيمي قوي وشامل في الوقت المناسب. ودعت عدة وفود إلى وقف اختياري أو "وقفة احترازية" لاستغلال الموارد المعدنية في المنطقة، مشيرة إلى مخاوف بشأن الآثار المحتملة على البيئة البحرية. ودعت بعض الوفود إلى اتخاذ خطوات عملية نحو الإنشاء الكامل للمؤسسة.

8 - ويمثل عام 2023 منتصف الطريق صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وسيُعقد مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 يومي 18 و 19 أيلول/سبتمبر في نيويورك لتأمين توجيه سياسي رفيع المستوى بشأن الإجراءات التحولية والمعالجة حتى عام 2030⁽⁶⁾.

ثالثاً - المناطق البحرية

9 - واصلت المؤسسات الدولية، بما فيها الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، وهي لجنة حدود الجرف القاري والسلطة والمحكمة الدولية لقانون البحار، الإسهام في تنفيذ قانون البحار، عن طريق أمور منها تعزيز

(5) انظر CN.203.2023-Eng.pdf (un.org).

(6) انظر: www.un.org/en/conferences/SDGSummit2023.

اليقين القانوني فيما يتعلق بالمناطق البحرية. وواصلت الدول أيضا إيداع الخرائط و/أو قوائم الإحداثيات الجغرافية للنقاط بموجب الاتفاقية⁽⁷⁾.

10 - ومن بين التطورات الأخرى، وافقت لجنة حدود الجرف القاري على خمس مجموعات من التوصيات، مما رفع العدد الكلي للتوصيات الموافق عليها إلى 40 توصية، وبدأت النظر في خمسة طلبات. وعدلت اللجنة أساليب عملها لتعجيل قائمة الانتظار، ووضعت حدا لعدد الطلبات المنقحة قيد النظر الفعلي في أي وقت من الأوقات، حددته بثلاثة طلبات. وفي الدورة الثامنة والخمسين، بدأ 19 عضوا من أعضاء اللجنة مدة عضويتهم.

11 - وبالإضافة إلى عملها المتعلق بصياغة مشروع أنظمة الاستغلال، وضعت السلطة الدولية لقاع البحار صيغا للتقاسم العادل للفوائد المالية وغيرها من الفوائد الاقتصادية، وشرعت في إعداد مشاريع مقترحات لإنشاء صندوق لاستدامة قاع البحار. وأحرزت السلطة تقدما في دراسة عن خيارات توزيع الأموال الواردة عملا بالفقرة (4) من المادة 82 من الاتفاقية.

12 - وأصدرت المحكمة أوامر أولية في الإجراءات المتعلقة بطلب فتوى مقدم من لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي (القضية رقم 31). وأصدرت الغرفة الخاصة المشكلة للاستماع إلى النزاع المتعلق بتعيين الحدود البحرية بين موريشيوس وملديف في المحيط الهندي (موريشيوس/ملديف) (القضية رقم 28) حكما؛ وبعد وقف إجراءات الإفراج الفوري في قضية ناقلة النفط "هيرويك أيدون" (جزر مارشال ضد غينيا الاستوائية)، الإفراج الفوري (القضية رقم 30)، تستمع غرفة خاصة حاليا إلى قضية ناقلة النفط "هيرويك أيدون" (رقم 2) (جزر مارشال ضد غينيا الاستوائية) (القضية رقم 32).

13 - وأصدرت محكمة العدل الدولية حكما في القضية المتعلقة بمسألة تعيين حدود الجرف القاري بين نيكاراغوا وكولومبيا خارج نطاق 200 ميل بحري من ساحل نيكاراغوا (نيكاراغوا ضد كولومبيا). وواصلت محكمة التحكيم الدائمة إدارة اثنتين من قضايا التحكيم المعروضة بموجب الاتفاقية، وهما: النزاع المتعلق بحقوق الدول الساحلية في البحر الأسود وبحر آزوف ومضيق كيرتش (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي)، والنزاع المتعلق باحتجاز سفن البحرية الأوكرانية وجنودها (أوكرانيا ضد الاتحاد الروسي). وتدير محكمة التحكيم الدائمة أيضا فريق استعراض تم إنشاؤه بموجب اتفاقية حفظ وإدارة موارد مصائد أسماك أعالي البحار في جنوب المحيط الهادئ (قضية محكمة التحكيم الدائمة رقم 2023-33).

رابعاً - أهمية البعد الإنساني

14 - يعتمد ملايين الأشخاص، بما في ذلك المجتمعات الساحلية والصيادون والبجارة وغيرهم من العاملين في قطاعات المحيطات، على المحيط في حياتهم وتغذيتهم وسبل عيشهم. واستمرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والنزاع المسلح في أوكرانيا في إعاقة أسواق العمل، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على الدخل وسبل العيش، لا سيما في البلدان النامية⁽⁸⁾. وأثرت الجائحة سلبا على سلامة ورفاه

(7) انظر: www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/depositpublicity.htm.

(8) انظر: منظمة العمل الدولية، "فجوة عالمية في العمالة: سيزداد تخلف البلدان المنخفضة الدخل عن الركب إذا لم يتم اتخاذ إجراءات بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية"، مرصد منظمة العمل الدولية وعالم العمل، الإصدار الحادي عشر، 31 أيار/مايو 2023. متاح على الرابط التالي: www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_883341/lang--en/index.htm.

الصيادين والبحارة وفاقمت أوجه عدم المساواة بالنسبة للعمال المهاجرين والنساء والفئات السكانية الضعيفة، وخاصة من يعيشون في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا ذات القدرات المنخفضة على التكيف، تهديدات خطيرة من جراء تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الجامحة. وأفضى التهديد الوجودي لبعض الدول الساحلية المنخفضة إلى الهجرة، وأدى إلى التشريد القسري. وتعتبر الاستجابات الشاملة للجميع المتمحورة حول الإنسان لكل من الجائحة وأزمة الكوكب الثلاثة ضرورية لبناء مجتمعات أكثر عدلا واستدامة ومرونة.

المساواة بين الجنسين وقضايا المحيطات

15 - على الرغم من الوجود الحيوي للنساء في العديد من قطاعات المحيطات، بما في ذلك مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية والنقل البحري، فإن المرأة لا تزال تعاني من عدم استقرار العمالة وتدني الأجور وعدم الاعتراف بمساهماتها بالقدر الكافي. وشملت الجهود المبذولة لتحديد احتياجات المرأة وتحسين فرص حصولها على العمل قيام منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بتنمية القدرات وإصدار مواد إعلامية بشأن منظمات مصائد الأسماك الصغيرة النطاق للمرأة، ونشر منظمة العمل الدولية تقريراً عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قطاعي صيد الأسماك وتجهيز المأكولات البحرية في جنوب شرق آسيا⁽⁹⁾. وستساعد التعديلات التي أدخلت على مدونة اتفاقية العمل البحري لعام 2006 على كفالة حصول عدد متزايد من البحارة من النساء على معدات الوقاية الشخصية المناسبة لأحجامهن.

16 - وأقر بأهمية المساواة بين الجنسين في قطاعات المحيطات كمسألة شاملة في بعض الاستراتيجيات والمشاورات المتعلقة بالمحيطات. ونفذت اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بالتعاون مع السويد، دراسات حالات إفرادية عن المنظور الجنساني ومنظور الفقر في تخطيط الحيز البحري في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا ومدغشقر. واحتفالاً باليوم الدولي للنساء العاملات في القطاع البحري لعام 2023، وضعت المنظمة البحرية الدولية استراتيجية عالمية لتحسين التوازن بين الجنسين في قطاع النقل البحري. وساعدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على تعزيز القدرة البحرية في ذلك البلد، من خلال أمور منها مبادرة المرأة في القطاع البحري. وشملت المبادرات المتخذة لتعزيز تمكين المرأة في مجال علوم المحيطات مشروع المرأة في بحوث أعماق البحار التابع للسلطة الدولية لقاع البحار، ومشروعاً مشتركاً بين كندا والمنظمة الهيدروغرافية الدولية بعنوان "تمكين المرأة في مجال الجغرافية المائية".

ألف - العمالة في البحر

17 - بينما استمرت الجهود المبذولة لمعالجة ظروف العمل الصعبة التي يواجهها البحارة، بسبل منها ضمان الحماية أثناء الطوارئ الصحية العامة مثل جائحة كوفيد-19، أبلغت المنظمات المشاركة عن عملها في معالجة أولويات أخرى، مثل أعمال الصيد القسري، والسلامة في البحر، والتسلط والمضايقة، وهجر البحارة، والمعاملة العادلة للبحارة المحتجزين، وكذلك التكيف مع آثار تغير المناخ والمخاطر الطبيعية.

18 - واعتمد فريق عمل مشترك، يضم منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية، مجموعة من التوصيات للمنظمات الحكومية الدولية والحكومات للتصدي للتحديات التي يواجهها

(9) انظر: www.ilo.org/asia/publications/WCMS_847927/lang--en/index.html.

عمال النقل الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وحمايتهم أثناء الطوارئ الصحية العامة في المستقبل، بما في ذلك تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات.

19 - وواصلت منظمة العمل الدولية تقديم دورات تدريبية على الإنترنت بشأن نظم التفتيش على ظروف العمل على متن سفن الصيد وتدريب المفتشين. وتصدت منظمة العمل الدولية لأشكال العمل غير المقبولة في قطاعي صيد الأسماك وتجهيز المأكولات البحرية على الصعيد الإقليمي، وتعاونت مع المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك بشأن التقاطع بين الصيد المفرط والعمل القسري. وفي متابعة للتوصيات التي اعتمدها فريق عامل مخصص مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية معني بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والمسائل ذات الصلة، يجري مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي للعمل القسري في صيد الأسماك.

20 - ولتعزيز ثقافة السلامة في البحر، نظرت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية في اقتراح لإجراء استعراض شامل للمدونة الدولية لإدارة التشغيل الآمن للسفن ومنع التلوث ومبادئها التوجيهية ذات الصلة. ووافقت أيضا على إجراء استعراض شامل للاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للملاحين لعام 1978، مع إعطاء الأولوية للأحكام التي تتناول تسلط الأقران والتحرش في القطاع البحري، بما في ذلك الاعتداء الجنسي والتحرش الجنسي.

21 - وفي اجتماعه الأول، اعتمد الفريق العامل الثلاثي المشترك بين منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية لتحديد ومعالجة قضايا البحارة والعنصر البشري، مبادئ توجيهية للدول بشأن هجر البحارة. وسجلت قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية 119 حالة من هذا القبيل في عام 2022، وهو عدد أكثر من أي عام سابق. وأعدت اللجنة القانونية للمنظمة البحرية الدولية مبادئ توجيهية بشأن المعاملة العادلة للبحارة المحتجزين للاشتباه في ارتكابهم جرائم بحرية لينظر فيها الفريق العامل الثلاثي في عام 2024. ولا يزال وضع قاعدة بيانات لتسجيل احتجاز البحارة وتعيين نقاط اتصال للتنسيق في هذه الحالات قيد النظر.

22 - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة النهوض بالحماية الاجتماعية في قطاع مصائد الأسماك، بسبل منها مبادرات بناء القدرات للتصدي، على سبيل المثال، لأثار تغير المناخ والأخطار الطبيعية في قطاع مصائد الأسماك. ونفذت منظمة الأغذية والزراعة أنشطة لبناء القدرات في مجال السلامة في البحر، بما في ذلك المساعدة التقنية لتعزيز خدمات التأمين لصغار الصيادين.

باء - الهجرة عن طريق البحر

23 - لجأ آلاف المهاجرين واللاجئين إلى رحلات محفوفة بالمخاطر عن طريق البحر في أجزاء كثيرة من العالم. وبالإضافة إلى مواجهة خطر الاختفاء في البحر، يواجه هؤلاء الأفراد خطر الاتجار بهم أو اختطافهم أو تعرضهم للمعاملة اللاإنسانية والمهينة. وفي بعض المناطق، أدى نقص عمليات البحث والإنقاذ التي تقودها الدولة إلى تفاقم الأخطار، حيث تضطلع منظمات غير حكومية وسفن تجارية بهذه المسؤولية عندما يكون ذلك ممكنا. وظل الإنزال الآمن للأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر يتسم بطابع مخصص ولا يمكن التنبؤ به بسبب التأخيرات الطويلة أو عدم الاستجابة من جانب الدول التي يتم الاتصال بها بشأن طلبات الإنزال. وفي أعقاب انقلاب قارب في البحر الأبيض المتوسط في حزيران/يونيه 2023، أدى إلى غرق ما يقرب من 500 شخص، من بينهم 100 طفل، دعت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم،

ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الدول والمنظمات الإقليمية إلى إنشاء طرق هجرة آمنة ومنظمة وكفالة إنقاذ جميع الأشخاص المعرضين للهلاك في البحر وإنزالهم بأمان.

24 - واستمرت المبادرات الرامية إلى زيادة المشاركة وبناء القدرات لحماية الأرواح في البحر على الصعيدين الوطني والإقليمي. وشجعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على اتباع نهج فعالة وتعاونية ومراعية للحماية في عمليات البحث والإنقاذ والإنزال مع الدول الساحلية والمنظمات ذات الصلة، من خلال أمور منها المنتديات الإقليمية مثل عملية بالي بشأن تهريب الأشخاص والاتجار بهم وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود الوطنية. وعملت المنظمة الدولية للهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي لتعزيز الآليات والأطر المؤسسية المتعلقة بالهجرة عن طريق البحر، بسبل منها مبادرات تنمية القدرات والمساعدة التقنية. ونفذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مشاريع لمكافحة تهريب المهاجرين عبر طرق هجرة متعددة، منها مبادرة تعزيز الإجراءات والاستجابات عبر الإقليمية لمكافحة تهريب المهاجرين، ومبادرة العمل العالمي من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتصدي لهما فيما يتعلق ببحر أندامان. وقدم المكتب الدعم إلى الدول الساحلية في منطقة غرب المحيط الهندي في الملاحقة الجنائية لمهربي المهاجرين.

25 - وبُذلت جهود لتعزيز التنفيذ الفعال للصكوك الدولية ذات الصلة وتعزيز التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة إلى الأشخاص المنكوبين في البحر. وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مبادئ توجيهية بشأن الاعتبارات القانونية المتعلقة بأدوار الدول ومسؤولياتها فيما يتعلق بالإنقاذ في البحر، وعدم الإعادة القسرية، والحصول على اللجوء، مشددة على وجوب إنزال الأشخاص الذين يتم إنقاذهم في البحر في مكان آمن. وواصل الفريق المشترك بين الوكالات، الذي تقوده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمعني بحماية اللاجئين والمهاجرين الذين يتنقلون عن طريق البحر، تعزيز حماية الحياة في البحر، بما يتفق مع القانون الدولي، من خلال أمور منها تحليل ممارسات البحث والإنقاذ، وتحديد الثغرات في الاستجابات القائمة لشواغل الحماية في سياق حركات التنقل عن طريق البحر في بيئات إقليمية مختلفة. وأعدت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة توصيات قابلة للتنفيذ بشأن تعزيز التعاون حول مسألة المهاجرين المقفودين وتقديم المساعدة الإنسانية للمهاجرين المنكوبين، على النحو المنصوص عليه في إعلان التقدم المحرز الصادر عن منتدى استعراض الهجرة الدولية، بما في ذلك ما يتعلق بالمهاجرين الذين يتم إنقاذهم في البحر.

خامسا - السلامة والأمن البحريان

26 - استمرت الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة نتيجة لجائحة كوفيد-19، من خلال أمور منها اعتماد توصيات لاستعراض أثر جائحة كوفيد-19 على عمال النقل في العالم وسلسلة الإمداد العالمية.

27 - وحثت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية على مواصلة الجهود الإنسانية لإخلاء السفن الجانحة والبحارة الذين تقطعت بهم السبل في البحر الأسود وبحر آزوف. واعتمدت لجنة السلامة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية قرارا بشأن التزامات الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بخدمات البحث والإنقاذ بموجب الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام 1974، والاتفاقية الدولية للبحث والإنقاذ في البحار لعام 1979 في سياق النزاعات المسلحة.

28 - وواصلت المنظمة البحرية الدولية النظر في كيفية معالجة موضوع عمليات السفن السطحية البحرية الذاتية التشغيل في الإطار التنظيمي للمنظمة البحرية الدولية، وبدأت في وضع مدونة غير إلزامية قائمة على الأهداف، تدخل حيز التنفيذ في عام 2025، وستشكل الأساس لمدونة إلزامية قائمة على الأهداف، من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في عام 2028. ووافقت لجنة التيسير التابعة للمنظمة البحرية الدولية على خريطة طريق بشأن معالجة المسائل المتعلقة بالسفن السطحية البحرية الذاتية التشغيل المتصلة باتفاقية تسهيل حركة الملاحة البحرية الدولية لعام 1965.

29 - واعتمدت المنظمة البحرية الدولية مجموعة أولى من التعديلات على المدونة الدولية للسفن التي تعمل في المياه القطبية، إلى جانب تعديلات مرتبطة بها على الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار، من أجل إدراج متطلبات جديدة لبعض السفن غير المشمولة بالاتفاقية فيما يتعلق بسلامة الملاحة والتخطيط للرحلات. ووافقت المنظمة البحرية الدولية على مبادئ توجيهية مؤقتة منقحة بشأن الأجهزة والترتيبات المنقذة للحياة للسفن التي تعمل في المياه القطبية.

30 - واستمر العمل على وضع تدابير لمنع الممارسات غير القانونية المرتبطة بالتسجيل الاحتيالي والسجلات الاحتياطية للسفن. وأنشئ فريق مراسلة لتحديد وتطوير عناصر العناية الواجبة التي يتعين بذلها في عملية تسجيل السفن التي ترفع علم دولة ما عند إدراج سفن في نظم المنظمة البحرية الدولية بشأن أرقام التعريف الفريدة للشركة والجهة المالكة المسجلة.

31 - وواصلت المنظمة الهيدروغرافية الدولية وضع معايير وتوجيهات بشأن المعلومات الهيدروغرافية وتشجيع التنفيذ الكامل للملاحة الإلكترونية دعماً لعمل المنظمة البحرية الدولية. وواصلت اللجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان إنشاء قاعدة بيانات عالمية لحوادث الاصطدام بالسفن، بسبب منها إضافة سجلات تاريخية وجديدة إلى قاعدة البيانات. وواصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مساعدة فرادى الدول في منطقة المحيط الهندي في خططها الوطنية لحماية الكابلات البحرية وتعزيز قدرتها على الصمود.

32 - وفي قطاع مصائد الأسماك، أكملت المنظمة البحرية الدولية تفتيح الاتفاقية الدولية لمعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين على متن سفن الصيد لعام 1995، ووضعت مدونة جديدة مرتبطة بها. وواصلت المنظمة البحرية الدولية اتخاذ خطوات لتعزيز بدء نفاذ اتفاق كيب تاون لعام 2012 بشأن سلامة قوارب الصيد، وساعدت فرادى الدول الأعضاء في عملية قبوله.

33 - واستمرت الجهود العالمية للتصدي لمجموعة واسعة من الجرائم المرتكبة في البحر، ومنها القرصنة والسطو المسلح على السفن؛ والاتجار بالأشخاص؛ وتهريب المخدرات والأسلحة، بما في ذلك تهريب المواد النووية والأسلحة النارية؛ والإرهاب؛ والاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة وغيرها من النفايات، والاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية الخطيرة؛ والجرائم المتعلقة بصيد الأسماك، بما في ذلك الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ والإتلاف المتعمد للكابلات البحرية.

34 - واستمر معدل أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن في الانخفاض عالمياً في عام 2022. ففي الربع الأول من عام 2023، كان عدد الحوادث المبلغ عنها للمكتب البحري الدولي أدنى عدد يتم الإبلاغ عنه في الربع الأول من أي عام منذ عام 1993. وشهدت منطقة جنوب شرق آسيا انخفاضاً مقارناً بالفترة نفسها من عام 2022، بما في ذلك في مضيق سنغافورة. وشهد خليج غينيا انخفاضاً مطرداً في الحوادث، ولم ترد تقارير عن وقوع هجمات قرصنة قبالة سواحل الصومال. ونشرت لجنة القانون الدولي

التقرير الأول للمقرر الخاص المعني بمنع وقمع القرصنة والسطو المسلح في البحر. واعتمدت لجنة الصياغة التابعة للجنة القانون الدولي بصورة مؤقتة مشاريع المواد الأولى المتعلقة بهذا الموضوع.

35 - واستمر التعاون الدولي للتصدي للجرائم البحرية. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التدريب وبناء القدرات والمساعدة التقنية على الصعيد العالمي فيما يتعلق بمنع الأخطار التي تهدد السلامة والأمن البحريين. ودعمت إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام جهود السلامة والأمن البحريين في مناطق مختلفة، مثل شرق أفريقيا، بما في ذلك الصومال وخليج غينيا وغرب أفريقيا، بطرق منها بناء القدرات. وساهمت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب في مبادرتي مكافحة الإرهاب البحري وتعزيز الأمن البحري في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب. وفي سياق الذكرى السنوية العاشرة لمدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح على السفن والنشاط البحري غير المشروع في غرب ووسط أفريقيا (مدونة ياوندي لقواعد السلوك)، بذلت جهود لتعزيز تنفيذها، بما في ذلك تقييم يُتوقع أن يجريه مركز التنسيق الأقاليمي لتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلامة والأمن البحريين في وسط وغرب أفريقيا. واشترك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في وضع مشروع أقاليمي لدعم أصحاب المصلحة الإقليميين فيما يتعلق بإجراء الاستعراض، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

سادسا - تغير المناخ والمحيط

36 - شهدت السنوات الثماني الماضية أعلى درجات حرارة مسجلة على الإطلاق. فمع استمرار زيادة تركيزات غازات الاحتباس الحراري، وصل المحتوى الحراري للمحيطات ومستويات سطح البحر إلى ارتفاعات قياسية، وبلغ تحمض المحيطات مستويات غير مسبوقة⁽¹⁰⁾.

37 - وخلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقريرها التجميعي عن تغير المناخ لعام 2023، إلى أن تغير المناخ تسبب بالفعل في أضرار جسيمة وخسائر متزايدة لا رجعة فيها في النظم الإيكولوجية الساحلية والمحيطية⁽¹¹⁾. وتُعزى مئات الخسائر المحلية في الأنواع إلى الزيادات في حجم درجات الحرارة القصوى، مع تسجيل حوادث نفوق جماعي في المحيط. وأثر احترار المحيطات وتحمض المحيطات تأثيرا سلبيا على إنتاج الأغذية من مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في بعض المناطق. ومن المتوقع أن تزيد الآثار، ومنها الأمراض المنقولة عن طريق المياه، والفيضانات في المدن والمناطق الساحلية وغيرها من المدن والمناطق المنخفضة، وفقدان التنوع البيولوجي وفقدان النظم الإيكولوجية وخدماتها، بما لها من آثار طويلة أجل على الناس، وعلى وجه الخصوص على الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعتمد بشكل مباشر على تلك النظم الإيكولوجية. ومع استمرار ارتفاع مستويات الاحترار، ستتصاعد مخاطر انقراض الأنواع أو فقدان التنوع البيولوجي بشكل لا رجعة فيه، بما في ذلك في الشعاب المرجانية والمناطق القطبية.

38 - واستمر الاعتراف بأهمية الصلة بين تغير المناخ والمحيطات في العمليات المتعددة الأطراف. وفي الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، جرى

(10) المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، "حالة المناخ العالمي في عام 2022"، متاحة على الرابط التالي: [public.wmo.int/en/our-](https://public.wmo.int/en/our-mandate/climate/wmo-statement-state-of-global-climate)

[mandate/climate/wmo-statement-state-of-global-climate](https://public.wmo.int/en/our-mandate/climate/wmo-statement-state-of-global-climate).

(11) انظر: www.ipcc.ch/report/ar6/syr/.

التشجيع على إدماج الإجراءات القائمة على المحيطات في الأهداف المناخية الوطنية وفي تنفيذ تلك الأهداف. وسلط الحوار المتعلق بالمحيطات وتغير المناخ لعام 2023 في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الضوء على الحاجة إلى بناء القدرة على الصمود وخفض الانبعاثات، مع التركيز على استعادة النظم الإيكولوجية الساحلية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية للكربون الأزرق ومصايد الأسماك والأمن الغذائي.

39 - وفيما يتعلق بالتخفيف من آثار الضرر، استهدف عدد متزايد من الأطراف في اتفاق باريس، المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إجراءات وأهدافا وسياسات وتدابير مناخية قائمة على المحيطات. وأحرز تقدم علمي بشأن الحلول القائمة على الطبيعة للتحدي المتمثل في تحسين قدرة النظم الإيكولوجية الساحلية على عزل الكربون، مثل أشجار المانغروف والسبخات المالحة والأعشاب البحرية. وبعد إطلاق تقرير حلقة الطموح الأزرق، ركزت شراكة مراكز للعمل المناخي العالمي في مجال المحيطات والمناطق الساحلية، على تحديد الإنجازات في حفظ البيئة البحرية، والنقل القائم على المحيطات، والطاقة البحرية المتجددة، والأغذية المائية، والسياحة الساحلية. واستمر العمل بشأن التدخلات المحتملة للتخفيف من آثار تغير المناخ، بما في ذلك التحديات والإمكانيات التي تتطوي عليها الهندسة الجيولوجية البحرية.

40 - وفيما يتعلق بالتكيف، أصدر فريق الخبراء المعني بالمحيطات التابع لبرنامج عمل نيروبي، المنبثق عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تقارير عن تكيف المناطق الساحلية، تضمن موجزا للسياسات عن النهج المبكرة لتعزيز قدرة المناطق الساحلية والمحيطات على التكيف. وشارك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في العمل المتعلق بآثار تغير المناخ والظواهر الجوية القصوى على البنى الأساسية للنقل الساحلي، وذلك على وجه الخصوص لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تدابير التكيف. وتناول برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة) مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية إزاء تغير المناخ، وأطلق برنامجه العالمي لتعزيز القدرة على الصمود المتكامل في المناطق الحضرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمدن الساحلية. واتخذت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، إجراءات لتعزيز القدرة على الصمود، منها استعادة الشعاب المرجانية، وتطبيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، ومعالجة الصلة بين تغير المناخ والفقر. وأبلغت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك عن إدماج تغير المناخ وتحمض المحيطات في أعمالها.

41 - وفيما يتعلق بالتمويل، اتخذت قرارات تاريخية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ أبرزت الحاجة إلى تحويل النظام المالي العالمي وإنشاء صندوق لمساعدة البلدان النامية، وخاصة البلدان المعرضة للآثار الضارة لتغير المناخ، في الاستجابة للخسائر والأضرار. وبما أن التكاليف التقديرية للتكيف للبلدان النامية أكبر بكثير من التدفقات المالية الحالية، فلا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود تعاونية كبيرة من جانب واضعي السياسات والشركاء الإنمائيين وإلى تحولات في محور التركيز.

42 - وواصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنظيم أنشطة بناء القدرات في مجال تحمض المحيطات. والبحوث جارية في إطار البرنامج الذي أقره عقد المحيطات بشأن بحوث تحمض المحيطات من أجل الاستدامة.

- 43 - وطلبت لجنة الدول الجزرية الصغيرة المعنية بتغير المناخ والقانون الدولي فتوى من المحكمة بشأن التزامات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية فيما يتعلق بآثار تغير المناخ. وطلبت الجمعية العامة فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ، بما في ذلك في إطار قانون البحار.
- 44 - ومن شأن مؤتمر قمة الطموح المناخي في أيلول/سبتمبر 2023 وأول تقييم عالمي للتقدم المحرز في إطار اتفاق باريس، المقرر اتمامه في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 30 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، أن يتيح فرصا لتسريع العمل، بما في ذلك في المناطق البحرية، لتجنب أسوأ العواقب المترتبة على تغير المناخ.
- 45 - واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس عشر، أربعة أهداف و 23 غاية ضمن إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، بما في ذلك الغاية (رقم 8) للتقليل إلى أدنى حد من آثار تغير المناخ وتحمض المحيطات على التنوع البيولوجي وزيادة قدرته على الصمود من خلال إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والحد من مخاطر الكوارث، بطرق منها الحلول القائمة على الطبيعة و/أو النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية على التنوع البيولوجي وتعزيز الآثار الإيجابية للعمل المناخي عليه.

سابعا - استدامة المحيطات

- 46 - توفر المحيطات فوائد اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة للبشرية والكوكب، حيث تدعم أنشطة اقتصادية تقدر قيمتها بمبلغ يتراوح بين 3 تريليونات دولار و 6 تريليونات دولار، وما لا يقل عن 150 مليون فرصة عمل مباشرة، وتوفر موائيل لأنواع وخدمات للنظام البيئي لا تقدر بثمن، مثل امتصاص كميات كبيرة من الحرارة وثنائي أكسيد الكربون⁽¹²⁾. ومع ذلك، لم تخف حدة اتجاهات تضرر صحة المحيطات⁽¹³⁾. ولا تزال الآثار التراكمية لجملة أمور منها ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمضها، وإتخام المياه بالمغذيات، وتناقص الأكسجين، والممارسات غير المستدامة مثل الإعانات المقدمة للأنشطة الاقتصادية الضارة القائمة على المحيطات، والتلوث البلاستيكي، تهدد قدرة المحيطات على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك التخفيف من آثار تغير المناخ. ويشكل الاستخدام غير المستدام للموارد البحرية تهديدا وشيكا للمجتمعات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المحيطات، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- 47 - ولا تزال استدامة المحيطات محور تركيز الجهود العالمية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال إحراز قدر من التقدم في مجالات محدودة، منها توسيع المناطق البحرية المحمية ومكافحة الصيد غير المشروع دون إبلاغ ودون تنظيم.

(12) انظر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، استعراض التجارة والبيئة لعام 2023: بناء اقتصاد قائم على الإدارة المستدامة للمحيطات وقادر على الصمود بعد عام 2030 (جنيف، 2023). متاح على الرابط التالي: www.unctad.org/system/files/official-document/ditcted2023d1_en.pdf

(13) انظر: تقرير أهداف التنمية المستدامة: طبعة خاصة (منشورات الأمم المتحدة، 2023)، ص 41. متاح عبر الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/report/2023/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2023.pdf>

وفيما يتعلق بالمؤشر 14-ج-1⁽¹⁴⁾، أشارت الغالبية العظمى من الدول التي تقدم تقاريرها إلى ارتفاع مستويات تنفيذ الاتفاقية والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها⁽¹⁵⁾. وثمة حاجة ملحة إلى بذل المزيد من الجهود المتضافرة والتعجيل بها. وفي نقطة المنتصف صوب تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا يزال طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيدا عن مساره. ويظل التمويل المقدم لدعم الهدف 14 أقل من التمويل الموفر لأي أهداف أخرى⁽¹⁶⁾. وتشير المؤشرات المطابقة لغايات الهدف 14 التي بلغت مواعيد إنجازها في عام 2020 إلى أن معظم الدول لم تحرز سوى تقدم ضئيل للغاية بسبب نقص القدرات والتمويل والالتزام.

48 - وعلى الرغم من ذلك، فإن المزيد من الالتزامات باستخدام المحيطات يبعث على التفاؤل. وجرى التسليم كذلك بالدور المحوري لاستدامة المحيطات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، من خلال الإشارة إلى أهمية كفالة سلامة جميع النظم الإيكولوجية، بما فيها المحيطات، في خطة شرم الشيخ للتنفيذ⁽¹⁷⁾. وبمقدور إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتمد في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، أن يقدم إسهامات حاسمة في حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام. وأحرز تقدم بشأن بدء نفاذ اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلقة بإعانات مصائد الأسماك، حيث قدم 40 عضوا في منظمة التجارة العالمية صكوك قبوله في عام 2023. وفي حزيران/يونيه 2023، أوصى مجلس مرفق البيئة العالمية جمعية مرفق البيئة العالمية بتعديل صك إنشاء مرفق البيئة العالمية المعاد تشكيله وذلك من أجل تجهيز المرفق ليكون جزءا من الآلية المالية لاتفاق حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه استخدما مستداما في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، المتوقع أن توافق عليه الجمعية السابعة لمرفق البيئة العالمية، التي عقدت في فانكوفر، كندا، في الفترة من 22 إلى 26 آب/أغسطس 2023. وعلاوة على ذلك، أذن مجلس مرفق البيئة العالمية باستخدام ما يصل إلى 34 مليون دولار لتمويل أنشطة دعم التصديق والعمل المبكر المتعلقة بالاتفاق خلال دورة التمويل الثامنة الحالية للمرفق.

49 - ووافق مجلس مرفق البيئة العالمية على برنامج عمل يوفر 1,4 بليون دولار لدعم جهود البلدان النامية لمعالجة أزمة الكوكب الثلاثية، مع التركيز بشكل كبير على الإجراءات الرامية إلى معالجة فقدان التنوع البيولوجي، بما في ذلك التنوع البيولوجي البحري، بما يتماشى مع إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وعلاوة على ذلك، واستجابة لطلب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في اجتماعه الخامس عشر، قرر مجلس مرفق البيئة العالمية إنشاء صندوق استئماني جديد لدعم الإطار، ودعا البنك الدولي إلى العمل كأمين له. ومن المتوقع أن تقر الجمعية السابعة لمرفق البيئة العالمية هذا القرار في آب/أغسطس.

(14) انظر: الولايات المتحدة الأمريكية، أهداف التنمية المستدامة (1/https://sdg.data.gov/14-c-1).

(15) انظر: <https://unstats.un.org/sdgs/dataportal/database>.

(16) انظر: تقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام 2023 (نسخة مسبقة غير محررة)، 14 حزيران/يونيه 2023. متاح على الرابط التالي: <https://sdgs.un.org/sites/default/files/2023-06/Advance%20unedited%20GSDR%2014June2023.pdf>.

(17) انظر: FCCC/CP/2022/10/Add.1، المقرر 1/م أ-27.

50 - وفي تطور ذي صلة، سيكون مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023 نقطة محورية لتجديد الالتزام وتسريع التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 14. وتهدف خطة الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة لتنفيذ خطة عام 2030 إلى إعادة العالم إلى المسار الصحيح نحو تحقيق خطة عام 2030 من خلال تعويض الظروف المالية الصعبة التي واجهتها البلدان النامية⁽¹⁸⁾. وبالإضافة إلى الأحداث الرئيسية المتعلقة بالمحيطات والاجتماعات التحضيرية التي ستعقد في عام 2024، سيعقد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، الذي عقد في لشبونة في عام 2022.

51 - وفي تطورات أخرى، استمرت الجهود المبذولة على جميع المستويات لدعم الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات، التي تبرز أهمية الأطر الأساسية الفعالة لحوكمة المحيطات. وشملت هذه الجهود وضع وتنفيذ مبادرات واستراتيجيات وسياسات وخطط عمل؛ وتعزيز التجارة المستدامة في السلع والخدمات المتصلة بالمحيطات؛ وتيسير تبادل البيانات والمعارف؛ وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية؛ وتحفيز الاستثمار، وكذلك تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وحظيت الأدوات الحاسمة، مثل تخطيط الحيز البحري والإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية ونهج الاقتصاد الدائري، باهتمام خاص. وانصب التركيز على دور قطاعات اقتصادية محددة، مثل السياحة الساحلية والبحرية، ومصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والنقل البحري، والطاقة البحرية المتجددة، وبدائل المواد البلاستيكية. وفيما يتعلق بالقطاع المذكور آخرًا، أُفيد بأن القيمة التجارية لبدائل المواد البلاستيكية في عام 2020 بلغت 388 بليون دولار، وهو ما يمثل ثلث مجموع الصادرات العالمية من البلاستيك، مع إمكانية تحقيق المزيد من النمو.

52 - وأطلق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تقريراً رئيسياً بعنوان *استعراض التجارة والبيئة لعام 2023: بناء اقتصاد قائم على الإدارة المستدامة للمحيطات وقادر على الصمود بعد عام 2030*، تم فيه بحث التحديات والفرص المرتبطة بتنمية الاقتصادات القائمة على الإدارة المستدامة للمحيطات. ودعا التقرير إلى تنويع الصادرات القائمة على المحيطات لبناء القدرة على الصمود؛ وتسهيل الضوء على الفرص التي تتيحها القطاعات الناشئة، مثل استزراع الطحالب البحرية وبدائل المواد البلاستيكية؛ وشدد على الحاجة الملحة إلى مواصلة إصلاح إعانات مصائد الأسماك. وعلاوة على ذلك، سلط التقرير الضوء على الحاجة إلى سد الفجوة في تمويل المحيطات، وتعزيز الاستثمار في القطاعات الناشئة وتشجيع التمويل المختلط لتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة. والعمل جارٍ لوضع دليل متعدد الأبعاد للضعف، من شأنه أن يساعد على التصدي للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية في الحصول على التمويل الميسر.

(18) انظر: الوثيقة المعنونة "خطة الأمين لتحفيز أهداف التنمية المستدامة لتنفيذ خطة عام 2030"، (شباط/فبراير 2023). متاحة على الرابط التالي: <https://digitallibrary.un.org/record/4005810?ln=en>.

(19) انظر: قرار الجمعية العامة 242/77.

ألف - تعزيز علوم وتكنولوجيا البحار

53 - استنادا إلى الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر المعني بالمحيطات لعام 2022، تكثفت الجهود على جميع المستويات لتعزيز العلوم البحرية وتطوير قدرات البحث وتعزيز تطوير التكنولوجيا البحرية ونقلها. وضمت هذه الجهود إجراءات لتعزيز الفهم العلمي للتنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية، ومنها أعماق البحار والجبال البحرية والشعاب المرجانية وارتفاع مياه القاع إلى السطح والنظم الإيكولوجية النباتية الساحلية وآثار الأنشطة البشرية وغيرها من عوامل الإجهاد، بما في ذلك تغير المناخ؛ وتحصن المحيطات؛ والتلوث، بما في ذلك القمامة البحرية؛ واتخام المياه بالمغذيات؛ وتناقص الأكسجين وإجراء مزيد من البحوث بشأن قياس الأعماق وعلوم المحيطات والأرصدة الجوية البحرية. واستمرت الجهود الرامية إلى تعزيز الدور القيادي للمرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العلوم البحرية، وزيادة الإلمام بالمحيطات وتمكين قدرات العلماء في بداية حياتهم المهنية، وإدماج معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية في عملية صنع القرار العلمي، وتعبئة التمويل لعلوم المحيطات.

54 - وأحرز تقدم كبير في تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، حيث أقر 48 برنامجا و 276 مشروعا و 84 مساهمة بوصفها إجراءات متصلة بالعقد. بيد أنه لا تزال هناك ثغرات جغرافية في إجراءات العقد، مع المشاركة المنخفضة جدا للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا بسبب عدم كفاية الموارد والقدرات. وجرى تقديم دعم مؤسسي من خلال جملة أمور منها إنشاء 10 مكاتب تنسيق أو مراكز تعاونية متصلة بعقد المحيطات تقدم المساعدة لوحدة تنسيق عقد المحيطات التابعة للأمم المتحدة، وتنظيم اجتماعات دورية للمجلس الاستشاري للعقد، وتشكيل 37 لجنة وطنية متصلة بالعقد. وجرى إطلاق عملية رؤية عام 2030 لتحديد الطموحات الجماعية والقابلة للقياس لمواجهة تحديات عقد المحيطات، وسيتم عرضها في مؤتمر عقد المحيطات لعام 2024، الذي سيعقد في برشلونة، إسبانيا، من 10 إلى 12 نيسان/أبريل 2024. وعلى الصعيد الإقليمي، أنشئت فرقة العمل المعنية بعقد المحيطات في أفريقيا، ومن المقرر إنشاء هياكل تنسيق جديدة، منها في مناطق المحيط الجنوبي وجنوب المحيط الهادئ والقطب الشمالي والبحر الكاريبي.

55 - واسترشادا باستراتيجية النظام العالمي لرصد المحيطات لعام 2030، واصل النظام الذي يتألف حاليا من أكثر من 600 منصة في 13 شبكة عالمية، تنسيق أنشطة الرصد المستدام للمحيطات وتقديم المعلومات لدعم عملية صنع القرار. وبُذلت جهود خاصة لتفعيل المتغيرات الأساسية الجديدة للمحيطات، ومنها تلك المتعلقة بالحطام البحري، وضجيج المحيطات، وضغط القاع؛ وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ وتعزيز النظم الإقليمية وجهات الاتصال الوطنية للنظام العالمي لرصد المحيطات. ونظرت جمعية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات في التعقيبات الواردة من النظام العالمي لرصد المحيطات ومن الدول بشأن عمليات رصد المحيطات في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، وأنشأت فريقا عاملا لما بين الدورات لاستعراض المعلومات ذات الصلة وتحديد المشاكل وأفضل الممارسات والإجراءات المحتملة. وأحرز تقدم في تعزيز الإنذار المبكر وكذلك في قدرات التخفيف والتكيف فيما يتعلق بالتعرض لأمواج تسونامي وغيرها من الأخطار المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك تكاثر الطحالب الضارة.

56 - واستمرت الأنشطة في تحسين جمع البيانات والمعلومات وإدارتها وتبادلها، بتعزيز مختلف الشبكات والمنصات والنظم. وأقرت جمعية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات الخطة الاستراتيجية للجنة لإدارة

البيانات والمعلومات المتعلقة بالمحيطات (2023-2029)، واعتمدت سياسة جديدة للبيانات وشروط استخدام جديدة.

57 - وأحرز تقدم كبير في جمع بيانات جديدة تتعلق بالمؤشرين 14-3-1 و 14-أ-1 في إطار الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وتلقت بوابة بيانات تحمض المحيطات تقارير متزايدة؛ غير أن التغطية العالمية الحالية لعمليات رصد تحمض المحيطات لا تزال غير كافية. وتتواصل الجهود أيضا لتحسين جمع البيانات وتطوير تبادل آلي للبيانات فيما بين قواعد البيانات ذات الصلة. ومن خلال استبيان تتبع التقرير العالمي لعلوم المحيطات، ستُجمع معلومات عن القدرات الحالية لعلوم المحيطات، وسيُتوافر أساس للإبلاغ عن المؤشر 14-أ-1 في إطار الهدف 14 في عام 2023. واستمر العمل على استحداث مؤشر لاحتتمالات اتخام المياه بالمغذيات في المناطق الساحلية في إطار المؤشر 14-1-1 للهدف 14.

58 - وخلال الاجتماع الثالث والعشرين لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار، المكرس لموضوع "التكنولوجيات البحرية الجديدة: التحديات والفرص"، تبادل المشاركون المعارف والخبرات والآراء المتعلقة بالتكنولوجيات البحرية الجديدة، بما في ذلك الاستخدامات والمساهمات في التنمية المستدامة، وأهمية التعاون والتنسيق الدوليين وما يرتبط بذلك من تحديات وفرص.

59 - وتواصلت الجهود على جميع المستويات لتعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات المتعلقة بالمحيطات. وبدأت الدورة الثالثة من العملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية (2021-2025)، جولتها الثانية من حلقات العمل الإقليمية لدعم إعداد التقييم العالمي الثالث للمحيطات، باعتماد نطاقه ومخططة العام المشروح من جانب الفريق العامل الجامع المخصص التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في آذار/مارس 2023. وبدأ تنظيم حلقات عمل إقليمية تهدف إلى بناء القدرات لتعزيز التفاعل بين علوم المحيطات وسياساتها. وأعدت أربع وثائق موجزة لوضعي السياسات استنادا إلى التقييم العالمي الثاني للمحيطات، تركز على تغير المناخ، والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، وعقد المحيطات، وعقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية، والتنوع البيولوجي البحري، على التوالي.

باء - حفظ الموارد البحرية الحية واستخدامها المستدام

60 - اتخذت طائفة واسعة من الإجراءات لتحسين إدارة مصائد الأسماك وقطاع مصائد الأسماك على الصعيدين العالمي والإقليمي. وعلى الصعيد العالمي، أجرت الجمعية العامة استعراضا لآثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل، سبقتها حلقة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين لمدة يومين، عقدت يومي 2 و 3 آب/أغسطس 2022.

61 - واستأنف المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال في الفترة من 22 إلى 26 أيار/مايو 2023 لتقييم فعالية اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن

حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال في تأمين حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال عن طريق استعراض مدى كفاية أحكامها، وإذا لزم الأمر، اقتراح وسائل لتعزيز مضمون تلك الأحكام وأساليب تنفيذها. وأعاد المؤتمر الاستعراضي المستأنف التأكيد والبناء على التوصيات المعتمدة في الأعوام 2006 و 2010 و 2016 من خلال إدراج إشارات إلى التطورات الجديدة، وتعزيز التوصيات القائمة، ووضع توصيات بشأن قضايا جديدة، مثل حفظ المصيد العرضي من الطيور البحرية، وتحسين الإدارة في المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

62 - وأنشأت لجنة مصايد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، في دورتها الخامسة والثلاثين، لجنة فرعية جديدة معنية بإدارة مصايد الأسماك لتكون بمثابة منتدى للتشاور والمناقشة. وأقرت المبادئ التوجيهية الطوعية للمُساهمة كصك جديد في إطار مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد لعام 1995. وفي الاجتماع، كانت هناك دعوة إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية، عن طريق جهات منها المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. ونظمت منظمة الأغذية والزراعة سلسلة من حلقات العمل الإقليمية طوال عام 2023 لدعم الترويج للمبادئ التوجيهية وتقديم التوجيه بشأن المخاوف المتعلقة بإعادة الشحن. وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة قاعدة بيانات قانونية وسياساتية عن مصائد الأسماك الصغيرة النطاق ستسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية لتأمين مصائد الأسماك المستدامة الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر.

63 - وأسفر اختتام السنة الدولية لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية لعام 2022 التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة، والتي عُقد خلالها 260 حدثاً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية تركّز على مصائد الأسماك الصغيرة النطاق في منطقة معينة أو على مواضيع محددة، عن توصيات تغطي الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والحوكمة، والمساواة والإنصاف بين الجنسين، والأمن الغذائي والتغذية، والقدرة على الصمود، وتعزيز إدماج الشباب في مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية الحرفية الصغيرة النطاق.

64 - وعلى الصعيد الإقليمي، اتخذت المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك خطوات هامة فيما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك، بما في ذلك من خلال اعتماد نقاط مرجعية للنظم الإيكولوجية لاستكمال تقييمات الأرصد وتوجيه قرارات الإدارة، وعدم تحديد حصص لأرصدة محددة، وحظر المصيد المرتجع في المناطق الخاضعة لأنظمة المنظمة، وتوسيع نطاق عمليات إغلاق النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ووضع بروتوكولات لوسم أرصد محددة، واعتماد وتعديل تدابير ومقررات الحفظ والإدارة لإعطاء الأولوية لتغير المناخ كبند دائم في عمل المنظمة.

جيم - حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله على نحو مستدام

65 - إلى جانب اعتماد الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، حدثت تطورات هامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بغية وقف وعكس اتجاه فقدان التنوع البيولوجي البحري وتدهور النظم الإيكولوجية واستعادة صحة المحيطات.

66 - واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس عشر، إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي يتضمن مجموعة جديدة من الغايات والأهداف العالمية للتنوع البيولوجي، بما في ذلك التنوع البيولوجي البحري والساحلي، وبصفة خاصة الأهداف المتعلقة بحفظ وإدارة ما لا يقل عن 30 في المائة على الأقل من المناطق البحرية والساحلية في العالم على نحو فعال، مع التركيز على المجالات ذات الأهمية الخاصة للتنوع البيولوجي ووظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، وكفالة الإصلاح الفعال لما لا يقل عن 30 في المائة من مناطق اليابسة والمناطق المائية الداخلية والمناطق الساحلية والبحرية المتهورة. وأدرج المؤتمر مدخلات جديدة في سجل وصف المناطق البحرية ذات الأهمية الإيكولوجية أو البيولوجية في شمال شرق المحيط الأطلسي، وطلب مزيداً من العمل بشأن هذه العملية. واشتركت أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد دراسة تحلل المحتوى البحري والساحلي للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية القائمة للتنوع البيولوجي لدعم تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال.

67 - وعلى الصعيد الإقليمي، أحرز تقدم في التصديق على اتفاقيات وبروتوكولات البحار الإقليمية. وأدخلت تعديلات على البروتوكول المتعلق بالمناطق المحمية والحيوانات والنباتات البرية في منطقة شرق أفريقيا الملحق باتفاقية نيروبي لحماية البيئة البحرية والساحلية في منطقة شرق أفريقيا وإدارتها وتنميتها. ونشر المجلس الدولي لاستكشاف البحار عدداً من المحات العامة عن النظام الإيكولوجي ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية لمختلف المناطق الإيكولوجية. وقدمت اللجنة بموجب اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي تقريرها عن حالة الجودة لعام 2023، الذي عرض معارف علمية حول التنوع البيولوجي والضغط البحري للاسترشاد بها في الإجراءات. وبدأ تنفيذ مشروع يموله مرفق البيئة العالمية يهدف إلى تعزيز الإشراف على بحر سارغاسو.

68 - وعقدت لجنة التفاوض الحكومية الدولية، بهدف وضع صك دولي ملزم قانوناً يتعلق بالتلوث البلاستيكي، بما في ذلك في البيئة البحرية، دورتها الأولى والثانية في عام 2022 وعام 2023 على التوالي. واعتمدت لجنة التفاوض الدولية قراراً بشأن التلوث البحري بالمواد البلاستيكية، معترفة بأنه يشكل، في جملة أمور، تهديداً عالمياً رئيسياً للحوتيات. ويجري اتخاذ تدابير مختلفة لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، منها البحوث التي يقودها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن بدائل المواد البلاستيكية. وبدأ فريق خبراء الأمم المتحدة المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية مزيداً من العمل المتعلق بالمصادر البحرية للقمامة البحرية، بما في ذلك معدات الصيد والقمامة المتعلقة بالنقل البحري.

69 - وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة، أدخلت تعديلات على الجزء الأول من المرفق ألف لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لإدراج ثلاثة ملوثات عضوية إضافية. واعتمدت مبادئ توجيهية تقنية للإدارة السليمة بيئياً للنفايات في إطار اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود. واستمرت الأنشطة المتعلقة بالنفايات البلاستيكية والمنزلية والإلكترونية والوقاية من حالات الطوارئ والاستجابة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة. ويهدف مشروع النفايات في جنوب شرق آسيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى ردع الاتجار بالنفايات البلاستيكية والخطرة في عدة بلدان. وتدخل التعديلات على المرفق ألف لاتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق المتعلقة بالتخلص التدريجي من ثمانية منتجات مضافة إلى الزئبق بحلول عام 2025 حيز النفاذ في أيلول/سبتمبر 2023.

70 - واعتمدت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية تعديلات لتصنيف البحر الأبيض المتوسط منطقة لمكافحة الانبعاثات، وفرض حدود أكثر صرامة لانبعاثات أكسيد الكبريت على متن السفن، التي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في 1 أيار/مايو 2024، مع سريان الحد الجديد اعتباراً من 1 أيار/مايو 2025. ودخلت التعديلات على المرفقين 1 و 2 من بروتوكول عام 1996 لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى في البحر لعام 1972 (بروتوكول لندن) لإزالة حمأة مياه المجاري من قائمة النفايات المسموح بها، حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2023. وفي الاجتماع الاستشاري الرابع والأربعين للأطراف المتعاقدة في اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها وبروتوكولها لعام 1972 (اتفاقية لندن)، والاجتماع السابع عشر للأطراف المتعاقدة في بروتوكول عام 1996 الملحق باتفاقية لندن، اعتمد بيان بشأن الهندسة الجيولوجية البحرية حدد أربع تقنيات تحتاج إلى تقييم الأولوية، تشمل إما إزالة ثاني أكسيد الكربون أو إدارة الإشعاع الشمسي⁽²⁰⁾.

71 - ووافقت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية على المبادئ التوجيهية المنقحة لتخفيض الضجيج تحت الماء الناجم عن النقل البحري التجاري ومعالجة آثاره الضارة على الأحياء البحرية، ووافقت، من حيث المبدأ، على وضع خطة استعراض للاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها لعام 2004 (اتفاقية إدارة مياه الصابورة).

72 - وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى المتعلقة بالتلوث البحري، بدأت عملية تنسيقها الأمم المتحدة لمنع الأضرار البيئية للنفط المخزن على متن وحدة التخزين والتفريغ العائمة صافر قبالة سواحل اليمن في أيار/مايو 2023. وجرى تثبيت السفينة ونقل النفط إلى سفينة بديلة، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من الأموال لإكمال المشروع. وقدمت الصناديق الدولية للتعويض عن أضرار التلوث الزيتي تعويضات عن أضرار التلوث الزيتي الناجمة عن الانسكابات من الناقلات، وحذرت من المشكلة المتزايدة لشركات التأمين والناقلات غير الموثوقة التي تعمل بتأمين ضئيل أو معدوم. وأفادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن التصريف المقرر للمياه المعالجة من محطة فوكوشيما للطاقة النووية يتسق مع معايير الأمان الخاصة بها. وبدأت عمليات التصريف في أواخر آب/أغسطس.

73 - واستمرت الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الأدوات، بما في ذلك النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، ولا سيما فيما يتعلق بمصائد الأسماك وفي مواجهة تآكل الطحالب الضارة، والجال البحرية، والشعاب المرجانية، وأشجار المانغروف، والأعشاب البحرية، وغابات عشب البحر، والأنواع البحرية الغازية، واتخام المياه بالمغذيات. ويجري تنفيذ مشاريع لتخطيط الحيز البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. واتخذت تدابير لحماية أنواع بحرية معينة، بما في ذلك من جانب المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

74 - واستمر العمل بشأن إعداد أدوات إدارية قائمة على أساس المناطق، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية. ووافقت لجنة حماية البيئة البحرية التابعة للمنظمة البحرية الدولية من حيث المبدأ على تعيين منطقة بحرية بالغة الحساسية في شمال غرب البحر الأبيض المتوسط لحماية الحوتيات. ووسعت اللجنة، بموجب اتفاقية حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي، نطاق أهداف الحفاظ في المنطقة البحرية المحمية التي تغطي تيار شمال الأطلسي وحوض بحر إيفلانوف. وجرى توسيع منطقة الصيد في المنطقة

(20) انظر: المنظمة البحرية الدولية، "تقنيات الهندسة الجيولوجية البحرية: الآثار المحتملة"، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022. متاحة على الرابط التالي: www.imo.org/en/MediaCentre/PressBriefings/pages/Marine-geoengineering.aspx.

التنظيمية لاتفاقية مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي وتم تجديد المناطق المغلقة القائمة حتى عام 2027. واستعرضت اللجنة العلمية التابعة للجنة الدولية لشؤون صيد الحيتان محميتها في المحيط الجنوبي؛ وأعيد تنشيط الشبكة الإقليمية للمناطق المحمية البحرية والساحلية في جنوب شرق المحيط الهادئ في إطار اتفاقية ليا لحماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية لجنوب شرق المحيط الهادئ (اتفاقية ليا). وفيما يتعلق بالمنطقة، أحرز تقدم في جمع المعلومات العلمية لدعم وضع خطط إقليمية للإدارة البيئية في المحيط الهندي.

ثامنا - تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين

75 - واصلت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات القيام بدور حاسم في تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك من خلال الأنشطة المشتركة والاجتماعات الدورية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. ونظم أعضاء الشبكة عدة مناسبات جانبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها مناسبة على هامش الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعرض المبادرات الطموحة القائمة على العلم للعمل المناخي في المحيطات، التي يمكن الوصول إليها والقابلة للتكرار والتوسع والاستدامة؛ ومناسبة في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي لتسليط الضوء على الدور التآزري الحاسم لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات في مساعدة الدول والمجتمعات المدنية من خلال العمل المشترك والتعاون عبر ولايات متنوعة في تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي بعد عام 2020 (الذي اعتمد لاحقا باسم إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي). وفي مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028 (مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023)، نظمت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات مناسبة مع آلية الأمم المتحدة للمياه، كان لها دور أساسي في لفت الانتباه إلى أهمية المحيطات والبحار في دورة المياه، والحاجة إلى حلول لمعالجة الروابط بين النظم الإيكولوجية من المصدر إلى البحر بطريقة كلية ومتكاملة وشاملة لعدة قطاعات⁽²¹⁾.

76 - وواصل أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات دعم العمليات المتصلة بالمحيطات، مثل عقد المحيطات، والاجتماع الثالث والعشرين للعملية التشاورية غير الرسمية، والحوارات المتعلقة بالمحيطات وتغير المناخ في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأوفت شبكة الأمم المتحدة للمحيطات بالالتزام الطوعي الذي تم التعهد به في مؤتمر المحيطات لعام 2022 الذي أخذ شكل منشور بعنوان "اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في الذكرى الأربعين: النجاحات والآفاق المستقبلية" (2023)⁽²²⁾.

77 - وانصبَّ التركيز بشكل خاص على القضايا المتعلقة بسلامة المهاجرين واللاجئين في البحر، وتعزيز العمل اللائق في القطاع البحري، والسلامة والأمن البحريين، والبحوث المتعلقة بتغير المناخ وآثاره، والاقتصادات الزرقاء المستدامة، والنقل البحري المستدام والقادر على الصمود، وعلوم المحيطات، بوسائل منها عقد المحيطات، وإدارة الموارد البحرية، بما فيها ما يتعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وحفظ التنوع البيولوجي البحري والساحلي واستخدامه المستدام، الذي يضمن الحماية من التلوث البلاستيكي،

(21) انظر: www.un.org/depts/los/coop_coor/un_oceans.htm.

(22) انظر: www.un.org/depts/los//doalos_publications/9789210018036_Unclos40EngWeb.pdf.

وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق، والوقاية في حالات الطوارئ والتأهب لها ومواجهتها. وواصل الاجتماع الثالث للحوار العالمي لمبادرة المحيطات المستدامة تعزيز التعاون والتنسيق بين منظمات البحار الإقليمية وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية في دعم تحقيق الأهداف والغايات العالمية المتصلة بالمحيطات. وواصلت الأفرقة العاملة التابعة لفريق الخبراء المشترك المعني بالجوانب العلمية لحماية البيئة البحرية إتاحة فرص التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الراعية لها.

78 - وكانت المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية موضع تركيز خاص للتعاون الشامل لعدة قطاعات، بما في ذلك ما يتعلق بالبحوث العلمية البحرية وتبادل المعارف بشأن التنوع البيولوجي في أعماق البحار، ومصائد الأسماك، والنظم الإيكولوجية في أعماق البحار بشكل أعم، وأدوات الإدارة القائمة على أساس المناطق. والأهم من ذلك، أن المرحلة الثانية من البرنامج المشترك للمحيطات، وهو شراكة عالمية يمولها مرفق البيئة العالمية لتعزيز مصائد الأسماك المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ولا سيما من خلال التعاون بين القطاعات، بدأت في منتصف عام 2022 وتستمر حتى منتصف عام 2027.

79 - ودعا مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه الخامس عشر، إلى تعزيز التآزر والتعاون بشأن القضايا المواضيعية المتعلقة بالتنوع البيولوجي البحري والساحلي دعماً لتنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وطلب تحديد خيارات لطرائق التآزر والتعاون في سياق الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، وأنشأ آلية للتعاون التقني والعلمي تتألف من شبكة من مراكز الدعم الإقليمية ودون الإقليمية التي ينسقها كيان عالمي⁽²³⁾.

80 - وبالإستناد إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2023، يتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024 تحت شعار "حلول متعددة الأطراف من أجل غد أفضل"، ويسبقه اجتماع وزاري تحضيرى في 18 أيلول/سبتمبر 2023، فرصة حاسمة لتعزيز التعاون والتنسيق الدوليين بشكل أكثر فعالية لمواجهة التحديات الحيوية التي تواجه الحوكمة العالمية، بما في ذلك ما يتعلق بالمحيطات، وتعزيز تنفيذ الالتزامات القائمة، مثل أهداف التنمية المستدامة والتحرك باتجاه نظام متجدد متعدد الأطراف.

تاسعا - بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية

81 - أبلغ العديد من المنظمات والكيانات عن مبادرات لبناء القدرات لمساعدة الدول النامية في إدارة أنشطة وموارد وحيز المحيطات بطريقة مستدامة.

82 - وقدمت شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية ومعلومات ومشورة ومساعدة إلى الدول والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من الجهات المعنية من خلال برامجها لبناء

(23) انظر: www.cbd.int/doc/decisions/cop-15/cop-15-dec-24-en.pdf و www.cbd.int/doc/decisions/cop-15/cop-15-dec-08-en.pdf، على التوالي.

القدرات، ومنها مشاريع المساعدة التقنية والزمالك والمشاركة في المؤتمرات والاجتماعات وحلقات العمل والمناسبات التدريبية⁽²⁴⁾.

83 - وواصلت الشعبة تقديم المساعدة إلى البلدان النامية في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها، وفي تشجيع اقتصادات للمحيطات معززة ومستدامة وشاملة للجميع، في سياق برنامج للمساعدة مدته أربع سنوات تموله الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي⁽²⁵⁾.

84 - وأنجزت الشعبة العمل الموضوعي بشأن مشروع مدته أربع سنوات ممول من حساب الأمم المتحدة للتنمية، نفذته بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية⁽²⁶⁾. وأطلقت الشعبة مشروعاً جديداً مدته ثلاث سنوات بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لتعزيز المشاركة في اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ هذا الاتفاق⁽²⁷⁾.

85 - وواصلت الشعبة المساهمة في برنامج للتدريب على حوكمة المحيطات في إطار برنامج دعم الاقتصاد الأزرق (PROBLUE) التابع للبنك الدولي. ونظمت دورة تدريبية بالحضور الشخصي في إريتريا لبناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، بمساعدة المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام.

86 - وواصلت الشعبة إدارة تسعة من صناديق التبرعات الاستثنائية لمساعدة الدول النامية في تنفيذ الاتفاقية والاتفاقيين المتعلقين بتنفيذها، والمشاركة في الاجتماعات والعمليات الحكومية الدولية المتصلة بالمحيطات، وتسوية المنازعات عن طريق المحكمة⁽²⁸⁾.

87 - وأنشأت السلطة الدولية لقاع البحار، إلى جانب برامجها القائمة لتنمية القدرات والتدريب بشأن المسائل المتعلقة بأعماق البحار، صندوقاً استثنائياً جديداً للقيام بجملة أمور منها تعزيز وتشجيع البحوث العلمية البحرية في المنطقة. وقادت السلطة برنامجاً توجيهياً رائداً للباحثات الشابات. وبدأت المحكمة سلسلة جديدة من حلقات العمل للمستشارين القانونيين من البلدان النامية.

الزمالك

88 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نفذت الشعبة بنجاح برنامج الزمالك المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية؛ وزمالة في مجال الاحتياجات الاستراتيجية؛ وأنشطة للتدريب في إطار برنامج

(24) انظر: www.un.org/oceancapacity و www.un.org/Depts/los/general_assembly/documents/DOALOSL www.un.org/oceancapacity/norway www.un.org/oceancapacity/oets www.un.org/oceancapacity/UNFSAproject www.un.org/Depts/los/general_assembly/SGReportTrustFunds www.un.org/oceancapacity/tf www.un.org/oceancapacity/1Aug202231July2023.pdf

(25) انظر: www.un.org/oceancapacity/norway للحصول على معلومات إضافية، منها معلومات عن المساعدة المتاحة من خلال أنشطة المشروع.

(26) انظر: www.un.org/oceancapacity/oets للحصول على معلومات إضافية.

(27) انظر: www.un.org/oceancapacity/UNFSAproject للحصول على معلومات إضافية، منها معلومات عن المساعدة المتاحة من خلال أنشطة المشروع.

(28) انظر: www.un.org/oceancapacity/tf و www.un.org/Depts/los/general_assembly/SGReportTrustFunds www.un.org/oceancapacity/1Aug202231July2023.pdf

خريجي الزمالات المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون؛ وزمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار.

89 - ورحبت الشعبة بأفواج جديدة من 13 من الحاصلين على زمالة مشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية، و 11 من الحاصلين على زمالة الاحتياجات الاستراتيجية بالحضور الشخصي لدعم 16 امرأة و 8 رجال من 21 بلدا ناميا. ونُظمت أيضا عدة دورات افتراضية، أتاحَت مشاركة خريجي الزمالة المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية.

90 - وعُقد اجتماع لخريجي الزمالة المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية لمدة ثلاثة أيام في كاسكايس، البرتغال، استهدف على وجه التحديد الخريجين الناطقين باللغة البرتغالية وجمع 14 مواطنا (سبع نساء وسبعة رجال) من البرازيل وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي وتيمور - ليشتي.

91 - واستؤنف تنفيذ زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية، وحصلت ليندا بانا (غانا) على الزمالة.

92 - واتسمت الزمالات بصفة عامة بنطاق جغرافي واسع، حيث تشارك أعداد كبيرة من أقل البلدان نموا (22 في المائة)، والبلدان النامية غير الساحلية (2 في المائة)، والدول الجزرية الصغيرة النامية (24 في المائة) في برامج الزمالات المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية. وتحقق التكافؤ بين الجنسين بنجاح في كل برنامج من برامج الزمالات المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون اليابانية، حيث بلغت النسبة الكلية للنساء اللاتي حصلن على زمالات 51 في المائة. وكفلت زمالة هاملتون شيرلي أميراسينغ التذكارية التمثيل المتساوي بين الرجال والنساء طوال ما يقرب من 40 عاما منذ إنشائها.

عاشرا - الاستنتاجات

93 - لا تزال المحيطات معرضة للخطر على جبهات متعددة، حيث لا تزال الآثار البشرية التراكمية تتسبب في تدهور صحة النظم الإيكولوجية البحرية والتنوع البيولوجي. ومع حلول "عصر الغلايان العالمي"⁽²⁹⁾، يظل التصدي لتغير المناخ أولوية ملحة. وسيساعد الوعي المتزايد بالصلة بين المحيطات والمناخ والتنمية المستدامة على زيادة الطموح في المجالات ذات الصلة بالمحيطات. ويجب أن تكون الاستجابات المتعلقة بالمحيطات مستدامة وشاملة من أجل التصدي لحالة الطوارئ المناخية وبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود. ويبين طلب فتوى من المحكمة الدولية لقانون البحار مدى أهمية وجدارة المؤسسات التي أنشأتها الاتفاقية في التصدي لتحديات من قبيل تغير المناخ.

94 - ويبرهن الاتفاق المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام على استمرار أهمية الاتفاقية ومرونتها في التصدي للاحتياجات والتحديات المعاصرة. ويمثل التفاوض على صك ملزم قانونا في عام 2024 لوضع نهاية للتلوث البلاستيكي فرصة أخرى لتعزيز قدرة البيئة البحرية على الصمود وحماية النظم الإيكولوجية والأنواع البحرية. وسيكون دخول الصكوك الجديدة من هذا القبيل حيز النفاذ في وقت مبكر أمرا ضروريا لضمان إمكانية تحقيق الأهداف المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة

(29) انظر: www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2023-07-27/secretary-generals-opening-remarks-press-conference-climate.

لعام 2030 والهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين دعم وتعزيز التعاون بقدر كبير مع الصكوك والأطر القانونية ذات الصلة، والهيئات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والقطاعية المعنية.

95 - وفي مجال العلوم البحرية، سيكفل الدعم المتواصل والمعزز لعقد المحيطات والتقييم العالمي الثالث للمحيطات من أجل تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات المتعلقة بالمحيطات أن تسترشد الإجراءات المتعلقة بالمحيطات بأفضل العلوم المتاحة. وهذا أمر ضروري للابتكار ولحدوث تغيير تحويلي من أجل التصدي لأزمة الكوكب الثلاثية وضمان التنمية المستدامة للمحيطات بما في ذلك في سياق تفاعلها مع النظم الإيكولوجية الأرضية.

96 - ولا تزال معالجة ظروف العمل الصعبة للبحارة تشكل أولوية، وخاصة هجر البحارة والاعتداء والتحرش الجنسيين. ومع تزايد الاعتراف بالمساواة بين الجنسين بوصفها مسألة شاملة لعدة قطاعات في قطاعات المحيطات، هناك حاجة إلى تحديد المزيد من الفرص لتعزيز تمكين النساء والفتيات وإدماج استراتيجيات ونهج مراعية للمنظور الجنساني على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي

97 - وتُساعِد الجهود المتضافرة والتعاون، على الصعيدين العالمي والإقليمي على حد سواء، على معالجة المسائل المستمرة المتعلقة بالأمن البحري، كما يشهد على ذلك أمور منها استمرار انخفاض أعمال القرصنة والسطو المسلح على السفن. وستكون هناك حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لضمان سلامة الأشخاص الذين ينتقلون عن طريق البحر، ولا سيما الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، بمن فيهم ضحايا الاتجار بالبشر والأطفال غير المصحوبين، فضلاً عن اللاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية.

98 - وفي قطاع مصائد الأسماك، ستكون هناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود المنسقة لتعزيز تنفيذ الإطار القانوني الدولي لمصائد الأسماك وضمان استدامة الموارد البحرية الحية في الأجل الطويل.

99 - ولا تزال العديد من المنظمات والكيانات تشارك بنشاط في مبادرات بناء القدرات لمساعدة الدول النامية في إدارة المحيطات بطريقة مستدامة. وتواصل الشعبة القيام بدور رئيسي في هذا الصدد، حيث تسعى جاهدة إلى تقديم المساعدة على أساس الاحتياجات بالتعاون الوثيق مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين.

100 - وبينما أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تعزيز النظام القانوني للبحار والمحيطات، فسيلازم بذل المزيد من الجهود العاجلة لتأمين محيط أكثر صحة ومرونة وإنتاجية لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وسيتعين على جميع أصحاب المصلحة اغتنام فرصة مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 لتسريع الإجراءات نحو تحقيق الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات المتعلقة بالمحيطات. ويمكن أن تؤدي دعوة الأمين العام إلى تحفيز أهداف التنمية المستدامة لتنفيذ خطة عام 2030 دوراً حاسماً في سد فجوة التمويل اللازم لتحقيق الهدف 14، الذي لا يزال من أقل أهداف التنمية المستدامة تمويلًا. وعلاوة على ذلك، يمثل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة فرصة كبيرة لتحفيز اتخاذ إجراءات تحويلية لحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.